

تَطْرِيزُ

الشيخ صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي

حفظه الله تعالى

على

هداية الفخام

للعامة خليل أفندي

رحمه الله تعالى

النسخة الإلكترونية (١)

الشيخ لم يراجع التفريغ

<http://atafreegh.com/>

السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتِهِ..

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبَّنَا، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

أَمَّا بَعْدُ.. فهذا الدَّرْس (الثَّامِنَ عَشْرَ) من برنامج الدرس الواحد العاشر، والكتاب المقروء فيه هو

«هداية الفخام» للعلامة خليل أفندي رحمه الله.

وقبل الشروع في إقراءه لابد من ذكر مقدمتين اثنتين:

المقدمة الأولى: التعريف بالمصنّف، وتتنظم في ثلاثة مقاصد:

المقصد الأول: جرُّ نسبه؛ هو الشيخ العلامة خليل أفندي الأنغدي الحنفي الداغستاني، واستفيد

ذلك في ذكر اسمه ونسبه ممّا جاء على كتابه، لأنّ ترجمته غير موجودة فيما بأيدي الناس من كتب تراجم

علماء داغستان، والأصل فيهم أنهم حنفيّة، وكتابه يدلّ على جلاله قدره، مع وصف ناسخه له بأنه

علامة.

المقصد الثاني: تاريخ مولده؛ لم يوقف على ما يدلّ على ذلك.

المقصد الثالث: تاريخ وفاته؛ المجزوم به، أنه بقي حيّاً إلى أواخر القرن الثالث عشر الهجري،

فربّما مات في آخره، أو أوّل الذي يليه.

المقدمة الثانية: التعريف بالمصنّف، وتتنظم في ثلاثة مقاصد:

المقصد الأوّل: تحقيق عنوانه؛ اسم هذا الكتاب «هداية الفخام» دلّ على صحّته أمران:

أحدهما: تصريح المصنّف به إذ قال في مقدمته: (وسمّيته «هداية الفخام»).

والثاني: إثباته على نسخة الكتاب الخطيّة.

المقصد الثاني: بيان موضوعه؛ موضوع هذا الكتاب شرح منظومة في العوامل النحوية، لأحد شيوخ

مصنّفها، اسمها «كفاية الكرام» للعلامة عبد السلام البوني رحمه الله.

المقصد الثالث: توضيح منهجه؛ صدر المصنّف رحمه الله تعالى كتابه بمقدّمة بيّن فيها مقصوده

وسمّى كتابه، ثم شرع يشرح منظومة شيخه متتابعةً، لا فصول تقسم مقاصدها، ولا تراجم تبين مراميها،

مع الحرص على الإيجاز الشّدِيد والعناية بعلل النّحو، واستطرد في مواضع يسيرة ممّا يجمل في مثل هذا

المختصر طيه لا نشره.

قال العلامة خليل أفندي رحمه الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين وعليه التكلان، ربِّ تَمِّم بِالْخَيْرِ وَالسَّعَادَةِ، بِكَ الْعَوْنُ يَا مَعِينُ، آمِينَ.

الحمد لله حمدا يوافي نعمه، ويكافئ مزيده، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين محمدا

صلى الله تعالى عليه وسلم، وعلى آله وأصحابه العاملين أجمعين، آمين.

أما بعد؛ فلما ألف شيخنا الفاضل الكامل الحافظ الزاهد العابد القارئ، الذي ليس مثله في

المعارف علماً وعقلاً، وشجاعة وديناً وأدباً: عبد السلام بن محمد الكبير العالم، الشهير بالبوني،

أدخلهما الله تعالى في أعلى الجنان، كتاب في العوامل يتعجب منه الأذكياء، ويتحير منه الأقوياء، وأشار

إليّ بشرحه، ودخلت فيه وإن كنت قليل الزاد وكثير الاشتغال وعقيم البال، وسمّيته بـ«هداية الفخام».

اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا مِنَ الْمَفْلِحِينَ الْفَرِحِينَ، وَلَا تَجْعَلْنَا مِنَ الْخَاسِرِينَ وَالْهَالِكِينَ، آمِينَ.^(١)

قال:

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى الدَّوَامِ حَمْدًا يُوَافِي نِعَمَ الْمَرَامِ

ش: أشار به رحمه الله تعالى إلى الاقتداء بالقرآن العظيم، والعمل بقول النبي الكريم: «كل أمر ذي

بال لا يبدأ فيه بـ«بسم الله الرحمن الرحيم» فهو أبتَر»، وفي رواية «لا يبدأ فيه بـ«الحمد لله» فهو أجذم»،

كما في كتاب «الجامع» أي: أقطع من البركة.^(٢)

(١) قوله رحمه الله: (اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا مِنَ الْمَفْلِحِينَ الْفَرِحِينَ). أراد بالفرح الممدوح شرعاً؛ كقوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ

وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٥٨﴾ [يونس]؛ لأن الفرحة وقع في القرآن على نوعين:

أحدهما: فرح ممدوح.

والآخر: فرح مذموم.

فلا يكون الفرحة من حيث هو موصوفاً بأحدهما على الإطلاق؛ بل بحسب ما يقترن به من وصف، فإذا كان فيما أحبه الله

بِرَحْمَتِهِ وَرَضِيَهُ كَانَ مَمْدُوحًا، وَهُوَ الَّذِي سَأَلَهُ الْمَصْنِفُ رَبَّهُ فِي قَوْلِهِ: (اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا مِنَ الْمَفْلِحِينَ الْفَرِحِينَ).

(٢) قوله رحمه الله: (أشار به رحمه الله تعالى إلى الاقتداء بالقرآن العظيم) أي في رسمه؛ لأن رسم القرآن الكريم وقع في جميع

المصاحف وعمدتها المصحف الإمام وهو مصحف عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مستفتحاً بـ«بسم الله الرحمن الرحيم»، فهذا وجه الاقتداء

بالقرآن الكريم، ولا يراد به الاقتداء بتنزيله؛ لأن أول النازل لم يكن «بسم الله الرحمن الرحيم» وإنما هو اقتداء به في رسمه في

المصحف الشريف.

وقوله بعد ذاكراً دليلاً آخر: (والعمل بقول النبي الكريم ﷺ: «كل أمر ذي بال» الحديث) لا يعول عليه لضعف هذا

ومعنى (بسم الله الرحمن الرحيم) أي: باستعانة اسم الله تعالى أولف.

و(الاسم) من السمو أو من الوسم، ومعناها معلوم. (١)

و(الله): علم على الذات المعبود بحق.

و(الرحمن): فعّالان من الرحمة بالكسر؛ كغضبان من غضب، صفة مشبهة؛ لكن بعد النقل إلى

فعل، أو بعد تنزيل المتعدّي منزلة اللازم؛ كما في قولهم: (فلان يعطي)؛ لأن الصفة المشبهة لا تُصاغ من متعدّد، وقيل: علّم.

و(الرحيم): فعيل، من رحِم أيضا؛ كمريض من مرَّض، وصفة مشبهة بأحد ذينك العلمين. (٢)

الحديث، فإن هذا الحديث ضعيف جدًا بذكر البسمة، وأما بذكر غيرها فإنه ضعيف، فقد جاء في رواية البسمة وفي رواية أخرى عند أبي داود وغيره « لا يبدأ فيه بـ«الحمد لله»»، وجاء في رواية ثالثة «بذكر الله» وكلها ضعيفة. وقوله: (كما في كتاب «الجامع») يعني الجامع الصغير لأنه عمدة الاشتغال بالحديث عند المتأخرين، وقد كان كتاب «الجامع الصغير» موردًا لعلم الحديث في ثلاثة قرون أو أكثر بعد السيوطي، ثم تلاشى اليوم فلا يكاد يعوّل عليه، مع أنه كان كتابًا يؤخذ بالدرس في كثير من البلاد الإسلامية كالحرمين ومصر واليمن، وعليه عدّة شروح، وهو كتاب نافع ينبغي أن يعتني به طالب العلم وبشروحه.

(١) قوله: (و(الاسم) من السمو أو من الوسم) يعني اشتقاقه من هذا أو ذاك، فهو عند البصريين من السمو، وهو عند الكوفيين من الوسم؛ على إرادة الفعل عندهم فهم لا يقولون: إنه من الوسم، وإنما يقولون: من وسم. لأن الأصل عندهم هو الفعل، فاشتقاقه عند البصريين من (السمو)، وعند الكوفيين من الفعل (وسم)، والصحيح منهما الأول وإلى ذلك أشار الحريري في «الملحة» إذ قال:

والمصدر الأصل وأي أصل ومنه يصاح اشتقاق الفعل

فالمقدم أن مصدر مشتقاته هو الاسم.

(٢) قوله: (و(الرحمن): فعّالان من الرحمة بالكسر؛ كغضبان من غضب) أي: منسوج على هذا البناء؛ فهو عندهم كما تقدم

للدلالة على بلوغ الغاية؛ كما قال ابن عاصم في «المرتقى»:

ولا يقياس تافه الأشياء لأنه فعّالان للامتلاء

ثم قال: (الصفة المشبهة) أي مشبهة باسم الفاعل؛ لكن بعد النقل إلى فعل. أي ليس فعلها رَجِم وإنما رَحِم، لأن الصفة المشبهة إنما تصاغ من اللازم، كما قال ابن مالك:

وصوغها من لازم لحاضر.

ورجِم متعدي، رحِم الله فلائًا، قال: (أو بعد تنزيل المتعدّي منزلة اللازم) أي جعله في حكمه والأول أشهر.

ثم ذكر أن ((الرحيم): فعيل، من رحِم أيضا) وأنه صفة مشبهة، وتقدّم ذكر الفرق بينهما، ما الفرق بين الرحمن والرحيم؟

(الْحَمْدُ) لغة: الوصف بالجميل الاختيار على قصد التعظيم (لله) أي: مستحقُّ لله (عَلَى الدَّوَامِ)

أي: على الثبات. (١)

(حَمْدًا) مفعول مطلق لفعل محذوف، أي: أحمد حمدًا (يُؤَافِي) أي: يتم (نِعَمَ المَرَامِ) أي: نعمه

المطلوبة، ونعم الله تعالى كثيرة، وأجلهن: نجابة الأولاد، كما ذكره بعض الأئمة. (٢)

قوله:

وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ

ش: يعني به: الإشارة إلى الامتثال، وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا

﴿٥٦﴾ [الأحزاب]، وإلى الحذر من كراهية أفراد أحدهما عن الآخر ولو خطأ. (٣)

(وَأَفْضَلُ) للتفضيل (الصَّلَاةِ) من الله رحمة، ومن الملائكة استغفار، ومن المؤمنين دعاء،

يقول الأخ: الرحمن رحمة عامة بالخلائق أجمعين، والرحيم رحمة خاصة بالمؤمنين.

فما تفعل بقول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحج]؟

نقول: الرحمن دال على صفة الرحمة حال تعلقها بالله ﷻ.

الرحيم دال على صفة الرحمة حال تعلقها بالمخلوقين الذين وقعت عليهم الرحمة، أفاده بن القيم في بدائع الفوائد، ما هما

البيتان اللذان ضبطنا بهما المسألة؟.

ورحمة الله مهمما علقنت بذاته فالاسم رحمان ثبت

أو علقنت بخلقه الذي رحم فسمه الرحيم فاز من سلم

(١) المختار عند المحققين: أن الحمد: هو الإخبار عن محاسن المحمود مع حبه وتعظيمه، ذكره أبو العباس ابن تيمية، وتلميذه أبو عبد الله ابن القيم.

(٢) كيف يكون من الأئمة؟ وهو يقول كما نقله في الحاشية:

نعم الإله على العباد كثيرة وأجلهن نجابة الأولاد

فأين توحيد الله وإتباع السنة؟ مشكل البيت أو غير مشكل؟ مشكل، ما حل الإشكال؟

قصد النعم الدنيوية لا النعم الدينية، فالنعم الدينية أجلها الإيمان وصلاح المعتقد وإتباع النبي ﷺ، أما النعم الدنيوية فعند هذا الشاعر أجلهن نجابة الأولاد؛ يعني صلاحهم.

(٣) قوله: (وإلى الحذر من كراهية أفراد أحدهما عن الآخر ولو خطأ) على مذهب من يرى الكراهية وهو الذي نصره بعض

الشافعية، والصحيح أنه لا يكره أفراد أحدهما عن الآخر، إلا أن الأكمل هو الجمع بينهما، كما وقع في القرآن، وتقدم إقراء

رسالة للعلامة الملاء علي القاري، في رد كراهية أفراد الصلاة عن السلام.

(١) (وَالسَّلَام) التحية، وقيل: التسليم من الآفات، وقيل: العطف للتفسير.

(عَلَى النَّبِيِّ) أي: نازلة عليه، وهو إنسان أوحى إليه بشرع، وإن لم يؤمر بتبليغه.

والرسول: إنسان أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه.

(سَيِّدُ الْأَنَامِ) أي: سيد الخلق طرّاً، والسيد من ساد قومه، يسودهم سيادة، فهو سيّد، ووزنه فيعمل،

وأصله سيود، قلبت الواو ياء وأدغمت [الياء] في الياء، كما هو القياس منه.

ويطلق على الذي يفوق قومه، ويرتفع قدره عليهم، وعلى الحليم الذي لا يغلبه غضبه، وعلى

الكريم، وعلى المالك. قاله النووي في «أذكاره» رحمه الله تعالى. (٢)

(١) قوله رحمه الله: (وَالصَّلَاةُ) من الله رحمة) إلى آخره، أورد عليه ابن هشام إيراداً ملخصه أن العرب لا تعرف في كلامها

اختلاف معنى الفعل باختلاف متعلقه، فينبغي أن يكون معناه واحداً كيف ما تعلق بفاعله، والصحيح أن الصلاة في اللسان

العربي، الصحيح أن الصلاة بلسان العرب معنى جامع للحنو والعطف، وهؤلاء المذكورات من أفراد ذلك، وممن ذهب هذا

المذهب: السهيلي رحمه الله تعالى، وأبو عبد الله ابن القيم، وابن هشام.. في آخرين.

وقوله: ((وَالسَّلَام) التحية، وقيل: التسليم من الآفات، وقيل: العطف للتفسير).

المعروف في لسان العرب أن السلامة أصل دال على الصحة والعافية في معظمه، ذكره ابن فارس في مقاييس اللغة، فهذه

الأفراد ترجع إلى ذلك الأصل.

وهذان المعنيان اللذان ذكرناهما لغة يحمل عليهما الخطاب الشرعي، فلم يثبت في الخطاب الشرعي تفسير الصلاة أو

السلام من الله على الرسول ﷺ أو أحد من خلقه بمعنى سوى هذا المعنى الذي تعرفه العرب في كلامهم فيحمل الخطاب

الشرعي على المعهود في الوضع اللغوي.

(٢) ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من التفريق بين الرسول والنبى هو مذهب جماعة من أهل العلم، جعلوا مأخذ الفرق هو

الأمر بالتبليغ وعدمه فإن أمر بالتبليغ فهو رسول وإن لم يؤمر بالتبليغ فليس برسول.

والأمر بالتبليغ عند هؤلاء له أحد معنيين:

أولهما: إيصال الرسالة التي بعثه الله بها.

والثاني: القتال عليها.

فممن يقول بهذا الفرق يقول: إن معنى (وأمر بتبليغه) يعني أمر بإيصال الرسالة إليه، (ولم يؤمر بتبليغه) لم يأمر بإيصالها

إليهم بل تكون خاصة به كالإلهام.

وقالت طائفة منهم: المراد بالتبليغ هو القتال، وعدم التبليغ عدم القتال إذا أبوا أن يستجيبوا دعوته، ومذهب القائلين بهذا

أقرب إلى الصواب من القائلين بأن مأخذ التبليغ هو إيصال الرسالة؛ لأن الغاية من بعث النبي ﷺ والرسول هو هداية الناس

كما قال تعالى: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [البقرة: ٢١٣] فيعم هؤلاء وهؤلاء.

وأشبه الأقوال بالصواب أن المفرق بينهما أن النبي هو الذي يُبعث إلى قوم موافقين، وأن الرسول هو الذي يبعث إلى قوم

قال:

وَأَلِيهِ وَصَّحْبِهِ الْكِرَامَ مَا عَمِلَ الْعَامِلُ فِي الْكَلَامِ

ش: أشار به إلى أنه لما كانت الصلاة على النبي ﷺ تابعة للحمد له تعالى ناسب أن تكون الصلاة

على آله تابعة لصلاته عليه الصلاة والسلام.

فقال: (وَأَلِيهِ) وضم الصَّحْبِ إليه كما ضمَّ الأئمة الكرام.

والآل: اسم جمع، لا واحد له من لفظه؛ وهم أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب.

واختلف في ألفه: أمقلبة عن (هاء)، أو عن (واو)؟ فقال بالأول سيبويه، وأصله عنده (أهل)، وقال

بالثاني الكسائي، وأصله عنده (أول)، ويظهر أثره في التصغير؛ فمن قال: إن أصله (أهل) قال في تصغيره

أهليل، ومن قال: إن أصله (أول) قال في تصغيره: أويل.

وكلاهما مسموعان؛ ولكن الأول أشهر وأكثر.

والصَّحْب: اسم جمع صاحب؛ كركب وراكب، وهو كلُّ مؤمن صحبه عليه الصلاة والسلام، ولو

ساعة عند جمهور أهل الحديث، كما قاله البعض، وفيه كلام في المطوَّلات.

و(الْكَرَامِ) جمع الكريم كعظام جمع عظيم.

قوله: (مَا عَمِلَ الْعَامِلُ فِي الْكَلَامِ) مرادُه الإطلاق، وفيه إشارة إلى براعة الاستهلال، العمل محرّكة

المهنة والفعل، ج: أعمال؛ كعمل، كفرح، وأعمله، واستعمله، واعتمل: عمل بنفسه؛ كذا في

«القاموس».

و(الْكَلَامِ) في اللغة عبارة عن القول، في الاصطلاح: عبارة عن ما اجتمع فيه أمران: اللفظ والإفادة،

وقيل غيره....^(١)

مخالفين.

(١) قوله رحمه الله تعالى: (وَالْآلُ وَهُمْ أَقَارِبُهُ) أي: أقارب النبي ﷺ، (المؤمنون من بني هاشم والمطلب)، والصحيح أن آل

النبي ﷺ هم الذين تحرم عليهم الزكاة، وهؤلاء هم بنو هاشم دون المطلب.

ثم ذكر رحمه الله تعالى حدَّ الصحابي فقال: (وهو كل مؤمن صحبه ﷺ ولو ساعة عند جمهور أهل الحديث كما قاله

البعض).

وتقدم أن الصحابي من لقي النبي ﷺ مؤمنا به ومات على ذلك.

وقوله: (وفي إشارة إلى براعة الاستهلال) هو أن يكون في أول كلام المتكلم ما يدل على مقصوده من الكلام، فلما قال:

(مَا عَمِلَ الْعَامِلُ فِي الْكَلَامِ) نبه إلى مقصوده من هذه المنصوبة وهو العناية بالعوامل النحوية.

قال:

عَوَامِلِ النَّحْوِ لَهَا قِسْمَانِ لَفْظِيَّةٌ تُلْفَظُ بِاللِّسَانِ

ش: يعني به: الإشارة إلى تقسيم الأوامر على قسمين:

الـ(عوامل) جمع عامل، والعامل لغة: ما يصدر عنه العمل. واصطلاحاً: ما أوجب كون آخر الكلمة

على وجه مخصوص من الإعراب.

وقد يقال: العوامل في كلام العرب: علامات لتأثير المتكلم، لا مؤثرات بأنفسها، فلا يرد ما أورده

بعض الطلبة من أنه كيف يعمل ما لا رُوح فيه.

و(النَّحْو) لغة: القصد، واصطلاحاً: علمٌ بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً.

(لَهَا) أي: لعوامل النحو (قِسْمَانِ: لَفْظِيَّةٌ) أي: منسوبة إلى اللفظ (تُلْفَظُ بِاللِّسَانِ) أي: أن لها حظاً

ودخلاً في اللسان، كما هو مباح مبين في الحواشي.^(١)

وقوله: بعد ((الكلام) في اللغة عبارة عن القول) أي: الجامع بين مبنئ ومعنى، كما قال ابن فارس: الكلام نطقٌ مُفهِمٌ، فلا يكون ما يصدر من الإنسان كلاماً حتى يجمع هذين الوصفين، فأحدهما يتعلّق بالمبنى وهو النطق، والآخر يتعلق بالمعنى وهو الإفهام.

ثم قال: (وفي الاصطلاح) يعني في اصطلاح النحاة (عبارة عن ما اجتمع فيه أمران: اللفظ والإفادة) أي: أن يكون لفظاً وأن يكون مفيداً، والمختار عند المحققين من النحاة كابن هشام وغيره أن يعبر بالقول عن اللفظ؛ لأن اللفظ جنس، تحته شيئان: أحدهما: لفظ مستعمل؛ وهو الموضوع عندهم لمعنى، كزيد فإنه موضوع للدلالة على ذات مشخصة.

والثاني: لفظ مهمل؛ وهو ما لا يدل على معنى كملوب زيد، وهو ديز.

فحتى يخرج اللفظ المستعمل وهو مطرح عندهم يعبر بالقول دون اللفظ.

(١) قوله في الحواشي: (والعامل واصطلاحاً: ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب). ألخص منه بأن

يكون العامل هو المقتضي للإعراب، أي: الموجب له، وهو معنى قول مجيزنا أبي تراب الظاهري رحمه الله في رسالته

اللطيفة في العوامل النحوية قال: العامل ما يتأتى معه الرفع والنصب والجرّ والجزم. أي يوجد معه حكمٌ من هذه الأحكام.

ثم قال: (وقد يقال: العوامل في كلام العرب: علامات لتأثير المتكلم، لا مؤثرات بأنفسها، فلا يرد ما أورده بعض الطلبة من

أنه كيف يعمل ما لا رُوح فيه.)، وهذا متعلق بإيراد عقلي؛ لأن الذي يعمل ويؤثر هو ما فيه روح، فهو كلام المتكلم الذي أثر

في ذلك.

فذكر المصنف رحمه الله تعالى دفعاً لذلك بأن يقال: هي (علاماتٌ لتأثير المتكلم) لأنها لا تفسر بأنفسها، وإنما لما

صدرت بكلام المتكلم أثرت بكلامه لا بنفسها؛ لأنها مع استقلالها عن كلام المتكلم لا تأثير لها.

ثم ذكر تعريف النحو اصطلاحاً فقال: هو (علمٌ بأصولٍ يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً)، وتقدّم أن المعرفين

قال:

وَمَعْنَوِيٌّ ثَابِتٌ فِي الذَّهْنِ وَإِنَّهُ مُنْحَصِرٌ فِي اثْنَيْنِ
 ش: أشار به: إلى أن العامل المعنوي يكون في الذهن لا في الخارج، وأنه لا يكون إلا في اثنين.
 (وَمَعْنَوِيٌّ) أي: منسوب إلى المعنى.

(ثَابِتٌ فِي الذَّهْنِ) أي: كائن فيه، الذهن: الفهم والعقل وحفظ القلب والفتنة.

(وَإِنَّهُ مُنْحَصِرٌ فِي اثْنَيْنِ) الحصر لغة: المنع، واصطلاحاً: إثبات الحكم في المذكور، ونفيه عما

عداه، ومعنى الـ(اثنتين) معلوم من بحث أسماء العدد، فراجع المطولات من كتب النحو.^(١)

قال:

وَاللَّفْظِيُّ أَيْضًا عَلَى قِسْمَيْنِ قِيَاسِيٌّ سَمَاعِيٌّ فَالثَّانِي

ش: يعني به: الإشارة إلى انحصار العوامل اللفظية في قسمين، ومر كلام (اللفظي).

و(أَيْضًا) من آض: إذا رجع، فهو مفعول مطلق؛ لكن عامله يحذف وجوباً سماعاً، ويجوز كونه

حالاً حُذِفَ عاملها و صاحبها، قال الأنصاري: معناه كالسابق؛ أي: في الاستعمال، وإن كان الأصل كما

ذُكِرَ، تأمل، ويوافق ما ذكر الأنصاري مقول التفتازاني في عدة مواضع.

(عَلَى قِسْمَيْنِ) أي على ضربين:

للعلوم يلاحظون مأخذ متعددة أحسنها أن يُنظر إلى العلم على كونه قواعد، فلا يقال: علم بأصول ولا يقال: ملكة تقتضي العلم بأصول، وإنما يشار إلى ذلك العلم بأنه هو تلك الأصول أو القواعد، فيقال: أصول يعرف بها أو قواعد وهو أحسن، قواعد يعرف بها أحوال أو آخر الكلم إعراباً وبناء، وأواخر الكلم يعني حقيقة أو مجازاً، فإنه ربما يكون على آخرها وربما يكون على ما قبلها.

ثم أشار أن (لعوامل النحو (قِسْمَانِ: لَفْظِيَّةٌ)) وفي البيت الثاني: معنوي، فعوامل النحو تنقسم إلى قسمين كبيرين:

أحدهما: العوامل اللفظية.

والثاني: العوامل المعنوية.

فالعوامل اللفظية كما ذكر هي المنسوبة إلى اللفظ؛ فلها تعلق وحظ في اللسان.

(١) بعد أن بين المصنف القسم الأول وهو اللفظي نسب إلى اللفظ، فله حظ ودخل في اللسان، بين أن القسم الثاني وهو العامل

المعنوي متعلقه الذهن؛ فهو منسوب إلى المعنى، ولا تعلق له باللفظ في تأثير عمله.

ثم ذكر أن المعنوي كما سيأتي منحصر في اثنين، وبين أن الحصر (إثبات الحكم في المذكور ونفيه عما عداه)، والحصر

يسميه علماء اللغة والأصول: حصراً، ويسميه علماء البلاغة: قصراً.

(قِيَّاسِيٌّ سَمَاعِيٌّ) هما في اللغة: ما نُسب إلى القياس والسماع، وفي الاصطلاح:

السَّماعي: وهو الذي يتوقف إعماله على السَّماع.

والقياسي: هو الذي لا يتوقف إعماله على السَّماع.

وقِسْم الشيء: ما يكون مندرجًا تحته وأخصَّ منه.

والتقسيم: ضمُّ قيود متباينة أو متخالفة إلى المقسَّم؛ ليحصل بانضمام كل قيدٍ إلى المقسَّم قسم،

فراجع «حواشي العضدي».

وهو على قسمين: تقسيم كلي إلى جزئياته، وتقسيم الكل إلى أجزائه.

فالأول: كقولك: الكلمة إما: اسم أو فعل أو حرف.

والثاني: كقولك: البيت سقف وجدران وعمُد.

والفرق بينهما: أنه إن كان المقسَّم محمولاً لكل قسم من أقسامه وصح المعنى.. فهو الأول، وإلا..

فهو الثاني، فتأمل وراجع أيدك الله تعالى.^(١)

(١) ذكر المصنف بعد أن بين أن العوامل تنقسم إلى قسمين:

أحدهما: العوامل اللفظية.

والثاني: العوامل المعنوية.

أن القسم الأول - وهو العوامل اللفظية - تنقسم إلى قسمين، وسيأتي أيضًا أن العوامل المعنوية تنقسم إلى قسمين، ثم بين

قسمي العامل اللفظي، وأن العامل اللفظي ينقسم إلى قسمين:

فالأول: العامل السماعي.

والثاني: العامل القياسي.

فالعامل السماعي هو العامل (الذي يتوقف إعماله على السماع)، يعني النقل عن العرب، والعامل القياسي هو العامل

(الذي لا يتوقف إعماله على السماع).

وبين في الجملة الأولى أن أيضًا يُعرب مفعولاً مطلقاً، لفعل محذوف مقدر وهو آضي يئيض أيضًا أي رجع يرجع رجوعاً،

ويجوز أن يعرب حالاً حذف عاملها وصاحبها، وهما في المعنى متفقان؛ كما ذكر عن زكريا الأنصاري، وسبق بسط ذلك في

التقاريرات على رسالة العلامة عبد الرحمن الدمشقي «في إعراب عشر كلمات» وهي إحدى الرسائل التي أقرئت في البرنامج

في أحد سنواته الماضية.

ثم ذكر بعد ذلك كلاماً استطرد فيه يتعلق بالعقليات بين فيه معنى ما يُذكر من التقسيم فقال: (وقسم الشيء ما يكون

مندرجًا تحته وأخص منه)، فيكون فردًا من أفرادها، فالشيء يقسم إلى أفراد إلى اثنين أو ثلاثة.

ثم قال: (والتقسيم ضم قيود متباينة أو متخالفة إلى المقسَّم ليحصل بانضمام كل قيد إلى المقسَّم قسم)، أي: بيان أوصاف

قال الناظم:

أَنْوَاعُهُ ثَلَاثَةٌ وَعَشْرٌ وَعَمَلُهَا مُخْتَلِفٌ فَيُذَكَّرُ

ش: أشار به: إلى تقسيم العوامل السماعية إلى ثلاثة عشرة نوعًا، وإلى حصرها.

وجعل بعض الأئمة الحصر قسامين، وجعل بعضهم ذلك خمسة، فراجع وتأمل في موضعه.

(الأنواع): جمع نوع، وهو اسمٌ دال على أشياء مختلفة (ثَلَاثَةٌ وَعَشْرٌ) أي: منقسمة عليها.

(وَعَمَلُهَا مُخْتَلِفٌ فَيُذَكَّرُ) أي: يكون عمل الأنواع مختلفًا كما سيَتَّضح إن شاء الله تعالى في

مواضعها. (١)

قال:

فَأَوَّلُ الْأَنْوَاعِ جَرًّا يَعْمَلُ كـ (بِاسْمِ رَبِّ قَاهِرٍ أَقْوَلُ)

ش: يعني به: الإشارة إلى النوع الأول يعمل الجرّ، وإلى مثاله.

فإن قيل: لم عمل النوع الأول من الأنواع الثلاثة عشر؟ قلنا: إنما عمل لمشايمته للأفعال في

الاختصاص بالأسماء، كما قال به الشيخ الناظم؛ لأن حروف الجر تختص بالاسم في العمل، وكذا

يتميز بها كل قسم عن نظيره، فإذا وجدت هذه الأوصاف كان قسمًا بحدّة، وإذا وجدت مقابلها كان قسمًا بحدّة.

ثم ذكر أن التقسيم على قسمين:

أحدهما: (تقسيم الكل إلى جزئياته، وتقسيم الكل إلى أجزائه) وهذه من الاصطلاحات المنطقية ويعنون به (تقسيم الكل

إلى جزئياته) هو أن يقسم الكل وهو الحكم على كل فرد من أفراد الموضوع الداخلة تحته، هذا معنى الكل، مثل إنسان فإنه

يصدق على زيد، وعمرو، ومحمد، وهو ينقسم إلى جزئيات، وأما الكل فلا يكون الحكم على كل فرد من أفراد الموضوع

الداخلة تحته؛ لأنه يحتاج في تركيبه إلى جزأين فصاعدًا، فهو يتركب من جزأين فصاعدًا، ومثاله كما قال: (فالأول) أي في

الكل إلى جزئياته (الكلمة، فهي اسم أو فعل أو حرف).

فالاسم كلمة، والفعل كلمة، والحرف كلمة.

والمثال (الثاني: البيت سقف وجدران وعمد) ليست العمدة بيتا ولا الجدران بيتا، ولا السقف بيتا.

(١) لما ذكر المصنف رحمه الله تعالى أن العامل اللفظي ينقسم إلى قسمين أحدهما العامل السماعي والآخر العامل القياسي =

شرح يبين أقسام النوع الأول وهو يبين أنواع القسم الأول وهو العامل السماعي؛ فبين أن أنواعه ثلاثة عشر، ولأهل العلم

مأخذ متعددة في ردها إلى قسمين أو خمسة أو غير ذلك على ما هو معروف في الكتب المصنفة في العوامل، ومن أشهرها

شروح كتاب «العوامل» للجرجاني، وشروح كتاب «العوامل» للبركوي؛ فإن كتاب «العوامل» للجرجاني و«عوامل البركوي»

كتابان مشهوران عليهما جملة من الشروح، فهو قد جرى هنا على أن العامل السماعي ينقسم إلى ثلاثة عشرة نوعًا وسيبينها

نوعًا نوعًا.

الأفعال؛ لأن الفاعل والمفعول لا يكونان إلا اسمين.

وإنما اختص بالجرّ دون غيره؛ لأن الفعل عمل الرفع والنصب، فلم يبق له إلا الجر.

قوله: (كَبِاسْمِ رَبِّ قَاهِرٍ) مثاله مثل: (باسم رب) القهر: الغلبة، والقهار من صفاته تعالى.

القول: الكلام، والجمع: أقوال، وجمع الجمع: أقاويل.

والقول في الخير، والقال والقيل والقالة في الشر.

و(أَقُولُ): مضارع معلوم للمفرد المتكلم، من قال يقول، وهو أجوفٌ واوي، والكلام فيه وفي نحوه

مبسوط في «فتوحات» السيد، والباجوري، والبجيري إعلا لا وبابا، فراجعها رحمك الله.

قال:

أَعْنِي بِهِ حُرُوفَ جَرٍّ وَلَهَا مَعْنَى كَثِيرٌ يَنْبَغِي اسْتِحْضَارُهَا

ش: أشار به: إلى أن اسم النوع الأول من الأنواع الثلاثة عشرة حروف الجر، وإلى أن المعاني كثيرة

لها، وهي سبعة عشرة حرفا.

(الباء) للإلصاق، و(من) للابتداء، و(إلى) لالنتهاء، و(في) للظرفية، و(اللام) للاختصاص، و(رُبَّ)

للتقليل، و(على) للاستعلاء، و(عن) للبعد والمجازة، و(الكاف) للتشبيه و(مذ) و(منذ) للابتداء في

الزمان الماضي، و(حتى) لالنتهاء الغاية، و(واو القسم) و(تاؤه)، و(حاشا) و(خلا) و(عدا) للاستثناء.

قوله: (أَعْنِي بِهِ حُرُوفَ جَرٍّ) أي: بالنوع الأول، (وَلَهَا) أي: لحروف الجر (مَعْنَى كَثِيرٌ) أي: معاني

كثيرة، و(المعنى): ما يستفاد من اللفظ (يَنْبَغِي اسْتِحْضَارُهَا) أي: يليق حفظها. (١)

(١) ذكر رحمه الله تعالى في هذه الجملة العامل الأول من أنواع العامل السماعي وهو حرف الجر، وحرف الجر عمله الجر،

فيدخل على الاسم ويجره، كما مثل له بقوله: (بِاسْمِ رَبِّ قَاهِرٍ). فحرف الجر هنا الباء وأثر في المعمول الذي دخل عليه بأن

جعله مجرورًا، وحروف الجر كثيرة ذكر المصنف رحمه الله تعالى منها جملة مع معانيها.

ومعاني حروف الجر لا أثر لها في العمل الإعرابي وإنما أثرها في المعاني، فمحل بحثها هو علم المعاني عند البلاغيين، فينبغي

إخلاؤها من كتب النحو ولاسيما في المبادئ، كما أن العلل النحوية رتبة عالية من معرفة النحو، فلا تناسب هذا المختصر، فقد

صدّر كلامه رحمه الله تعالى ببحث ما يتعلق بطرف منها هاهنا كقوله: (فإن قيل: لم عمل النوع الأول) أي: لم عمل حرف

الجر، فقال: (إنما عمل لمشابهته للأفعال في الاختصاص بالأسماء) لأن حروف الجر تختص بالأسماء، فلا بد أن يكون لها

عمل تختص به معها، فهي لا تدخل على الأفعال، وعملها الذي اختصت به معها هو الجر.

ثم أورد تعليلاً آخر لوجه اختصاص عملها بالجر دون غيره، ولماذا لم تثمر هذه الحروف رفعا ولا نصبا؟ فقال: (وإنما

اختص بالجرّ دون غيره؛ لأن الفعل عمل الرفع والنصب) يعني في الأسماء (فلم يبق له) للحرف (إلا الجر)، وعلل النحو منها

قال:

وَيَعْمَلُ الثَّانِي مِنَ الْأَنْوَاعِ نَصْبًا عَلَى الْإِسْمِ بِأَلَا زَرْفٍ

ش: يعني به: الإشارة إلى عمل النوع الثاني من الأنواع الثلاثة عشر، وهو النصب، وهو عبارة عن الفتحة التي تحدث عند دخول عامل النصب، كفتحة الدال من (زيدًا) في قولك: إن زيدًا قائم، وقس عليه الرفع والجر، وفي «ضوء المصباح» كلامٌ طويل، وبحثٍ مديد فراجعهُ وفكك اللهُ تعالى، آمين.
وقوله: (بِأَلَا زَرْفٍ) لاستقامة الوزن.

قال:

وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ كَإِنْ زَيْدًا مُصَدِّقٌ بَيْنَنَا مُحَمَّدًا

صلى الله تعالى عليه وسلم

ش: أشار به: إلى مثال النوع الثاني، وإلى رفع الخبر، يقال: صدَّقه تصديقًا على ضدِّ كذَّبه، وقال في التَّنْزِيلِ: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ﴾ [الحديد: ١٨]، أصلهما المتصدِّقين والمتصدِّقات، فقلبت التاء صاءً وأدغمت في مثلها، ومر معني (النبي) و(الرسول).
و(مُحَمَّد) اسم مطابق للمسمَّى.

قال:

أَعْنَى بِهِ حُرُوفُهُ الْمُشَبَّهَةُ وَالصَّدرُ حَقُّ مَا عَدَا الْمُفْتُوحَةَ

ش: يعني به: الإشارة إلى أن اسم النوع الثاني من الحروف المشبهة، وإلى أن الصَّدر واجب لها سوى المفتوحة.

وهي ستة أحرف بالاستقراء: (إِنَّ)، (أَنَّ)، (كَأَنَّ)، (لَكِنَّ)، (لَيْتَ)، (لَعَلَّ).

إنما عملت لمشابتها بالفعل في اقتضاء الطرفين وفي غيره.

وإنما قدم المنصوب فيها على الرفع؛ لأن للمتعدّي عملين أصلي وعمل فرعي، فالمناسب

للفرع عمل فرعي؛ وهو تقديم المنصوب.

أشياء ترجع إلى المعاني التي يأنس بها النحوي ولا تكون قطعية، كأن يقال: لماذا ترتَّب أنواع الإعراب بتقديم الرفع ثم النصب إلى آخره؟ فيقولون: لأن الرفع أقوى فيقدم الأقوى، وهلم جرا في تلمس مثل هذه المعاني، وهو علمٌ نافع لكن في درجة عالية من النحو، ولهذا قلَّ تصنيف المتأخرين فيه لعُسرهِ ورجوعه إلى كثير من العلوم العقلية، بخلاف الطبقة المتوسطة بعد القرون الأولى فإنهم أكثرها من التأليف في علل النحو، وملؤوا كتبهم في الشروح والحواشي بذكر علل النحو.

(إِنَّ) و(أَنَّ) للتحقيق، أي: تحقيق مضمون الجملة وتأكيده، إلا أن (إِنَّ) للتحقيق بلا تغيير في الجملة، و(أَنَّ) له مع قلب الجملة إلى المفرد.

فإن قيل: لِمَ لم يعكس الأمر؟ قلنا: إن الأصل في الجملة الاستقلال، والتغير فرع عليه، والأصل في تحريك الهمزة الكسر، والفتح فرع عليه، فجعل الأصل للأصل، والفرع للفرع.

وحصر بعضهم مواضع الكسر في أربعة: في الابتداء، وفيما بعد القول، وفيما نزل منزلته كما في القَسَم، وفيما إذا ما دخل اللام على خبرها.

والبسط في شروح «الألفية» مع الحواشي.

و(كَأَنَّ) للتشبيه، نحو: كأن زيد أسد.

و(لَكِنَّ) للاستدراك، وهو تعقيب الكلام برفع ما يُتوهم ثبوته أو نفيه منه، كقولك: زيد شجاع، فيوهم ذلك أنه كريم، لأن من شيمة الشجاع الكرم، فتقول: لكنّه بخيل.

و(ليت) للتمني، وهو طلب ما لا طمع فيه، أو ما فيه عسر.

فالأول: نحو: ليت الشباب عائدٌ، فإن عود الشباب لا طمع فيه لاستحالته عادة.

والثاني: ليت لي مال فأحجّ منه، فإن حصوله ممكن؛ لكن فيه عسر، ويمتنع: ليت غداً يجيء؛ لأن غداً واجب المجيء.

والحاصل: أن التمني يكون في الممتنع، والممكن، ولا يكون في الواجب.

وقد تنصبُ الاسم والخبر كما تنصب (إِنَّ).

و(لعل) للترجي، وهو للتوقع، وعبر بعضهم بالترجي في الشيء المحبوب، نحو: لعل المحبوب

قادم، والإشفاق في الشيء المكروه نحو: ﴿فَلَعَلَّكَ بَدِخُعٌ نَفْسِكَ﴾ [الكهف: ٦] أي: قاتل نفسك، والمعنى أشفق على نفسك أن تقتلها حسرةً على ما فاتك من إسلام قومك، كما قاله في «الكشاف».

وتأتي (لعل) للتعليل؛ كقوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ﴾ [طه: ٤٤] أي: ليتذكر، قاله في «المغني»^(١).

(١) ذكر المصنف رحمه الله تعالى في هذه الجملة: النوع الثاني من أنواع العوامل السماعية اللفظية: وهو الحروف المشبهة بالفعل؛ وهي إن وأخواتها أن، كأن، لكن، ليت، لعل، فهذه يقال لها: حروف مشبهة بالفعل تعمل في الاسم النصب، وهذا هو معنى قوله: (الإشارة إلى عمل النوع الثاني من الأنواع الثلاثة عشر، وهو النصب).

ثم قال في بيان النصب: (وهو عبارة عن الفتحة التي تحدث عند دخول عامل النصب)، فالنصب عنده هو الفتحة وما ينوب عنها، وعند أكثر النحاة أن النصب تغيير يلحق آخر الاسم والفعل المضارع الذي لم يتصل به نون التوكيد أو نون الإنثاء

قال:

وَأَلِثُ الْأَنْوَاعِ يَرْفَعُ اسْمَهُ وَيُنْصِبُ الْخَبَرَ فَرَاعُ حُكْمَهُ

ش: يعني به: الإشارة إلى أن النوع الثالث من الأنواع يرفع الاسم وينصب الخبر، فاحفظ حكمه
رحمك الله تعالى، آمين.

قال:

أَغْنِي بِهِ مَاءٌ وَلَا يُغْنِي لَيْسَ (مَا زَيْدٌ فِي قَوْمِهِ رَيْسًا)

ش: أشار به: إلى اسم النوع الثالث وإلى مثاله، ويزاد (الباء) بكثرة في خبر (ليس) غير الاستثنائية
وفي خبر (ما) كقوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ [الزمر: ٣٦]، ﴿ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة]، وذلك عند البصريين؛ لدفع توهم الإثبات، فإن السامع قد لا يسمع أول الكلام.
وعند الكوفيين لتأكيد النفي، قالوا: ليس زيد بقائم، ردُّ لـ (إن زيد لقائم)، فإن (الباء) بمنزلة (اللام).
وخرج بقولنا: (غير الاستثنائية) نحو: قاموا ليس زيدًا، فإن (الباء) لا تدخل هنا؛ لأن مصحوب
(ليس) الاستثنائية كمصحوب (إلا)، كما لا تقول: ما زيد إلا بقائم، لا تقول: قاموا ليس بزيد، وكما تزداد

لدخول عامل عليه. ما الفرق بين القولين في النصب؟

الفرق بينهما أن الذي يقول: إن النصب هو الفتح وما ينوب عنها يقول: إن الإعراب بأنواعه لفظي.
والذي يقول: هو تغيير يلحق إلى آخره يقول: إن الأعراب معنوي، فتكون الحركات دالة عليه، والثاني أشهر، وأكثر عند
النحويين، أي: جعل الإعراب معنويًا وتلك الحركات في النصب دالة عليه، وفي الرفع دالة عليه، وفي الجر والجزم دالة عليه
أيضًا.

وأصح المذهبين أن الإعراب لفظي، وأن النصب هو الفتح وما ينوب عنها، والرفع هو الضم وما ينوب عنها، والجر هو
الكسرة وما ينوب عنها، والجزم هو السكون وما ينوب عنها؛ لكن المشهور عند متأخر النحاة هو كون الإعراب معنويًا.

ثم ذكر أن عمل هذه الحروف المشبهة بالفعل أنها تنصب المبتدأ وترفع الخبر، ومثل له بقوله: (إِنَّ زَيْدًا مُّصَدِّقٌ نَّبِينًا
مُّحَمَّدًا ﷺ). فزيدًا منصوب بـ(إن)، و(مُصَدِّقٌ) هو خبرها المرفوع.

ثم ذكر علة عملها فقال في الصفحة الثامنة والتسعين: (وإنما عملت). يعني هذه الحروف (لمشابهتها بالفعل في اقتضاء
الطرفين) أي في استدعائها للمبتدأ والخبر معًا، كما أن الفعل يقتضي فاعلًا، فالجملة الفعلية تشتمل على فعل وفاعل،
فكذلك إن وأخواتها شابهت الفعل في استدعائها طرفين هما المبتدأ والخبر اللذان صاروا اسمها وخبرها.

ثم ذكر رحمه الله تعالى استطرادًا في حصر مواضع كسر همزة إن، ثم ذكر استطرادًا آخر في معاني تلك الحروف، وكلاهما
مما لا يناسب حال الابتداء.

في خبر (ليس) تزداد في اسمها، إذا تأخر إلى موضع الخبر، كقراءة بعضهم: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٧] بنصب البر، وتزداد بقلبة في غير ذلك كخبر (إن) المكسورة و(لكن) و(ليت)، فراجع أواخر «مغني اللبيب» مع الحواشي رحمك الله تعالى.

فإن قلت: لم عملتا؟ قلنا: لمشابهتهما بـ(ليس) في النفي.

فإن قيل: إن (ليس) أصل وهما فرعان، فلا تعملان عمله؛ لثلا يتساوى الأصل والفرع. قلنا: إنما تعملان عمله؛ لأنه لو كان للمشبهة بـ(ليس) تنصب الاسم وترفع الخبر، لالتبس بـ(لا) لنفي الجنس. فإن قيل: لم كم يُعكس الأمر؟ قلنا: لأن (لا) التي لنفي الجنس إنما تعمل لمشابهتها بـ(إن) المكسورة في التأكيد، وملازمة الأسماء، فجعل مساويًا لها في العمل؛ لعدم عملها الفرعي، وأيضًا لِمَا شابه بواسطتها للفعل.. عمل عملها الفرعي، ولعملها شروطًا فلتطلب من المطولات.

قال:

وَعَكْسُهُ لَاءٌ لِنَفْيِ الْجِنْسِ مِثْلُهُ لَا خَيْرَ فِي الْوَسْوَاسِ

ش: يعني به: الإشارة إلى أن عمل (لا) لنفي الجنس، على عكس النوع الثالث، ومثاله.

(الخير): ما يرعُبُ الكل فيه؛ كالعقل والعدل مثلا، والجمع: خيور.

و(الوسوسة) حديث الشيطان بما لا نفع فيه ولا خير؛ كالوسواس بالكسر، كذا في «القاموس».

وشرط عمله: أن يكون نافية لا زائدة، وأن يكون المنفي بها الجنس، وأن يكون نصًّا، وذلك إذا دخلت على نكرة، وأريد بها النفي العام، وقُدِّر فيه (من) الاستغراقية؛ لأن (من) هي الموضوع للجنس، فإذا قلت: لا رجل في الدار، وأنت تريد نفي كلِّه.. لا يصح إلا بتقدير (من)، ولو لم تزد (من) كنت نافية رجل واحدا، وجاز أن يكون في الدار اثنان أو أكثر، أيَّدك الله تعالى وأرشدك. (١)

(١) ذكر المصنف رحمه الله تعالى في هذه الجملة النوع الثالث من أنواع العامل اللفظي السماعي وهو: (لا) و(ما) المشبهتان بـ(ليس)، فإنهما تعملان عملهما، وعملهما كما قال المصنف: (يرفع الاسم وينصب الخبر)، ومثل له بقوله: (مَا زَيْدٌ فِي قَوْمِهِ رَيْسًا)، فـ(زيد) مرفوع و(رئيسًا) منصوب، فعملها كعمل (ليس)، ومثل (ما) في هذا المقام: (لا)؛ كقولك: لا زيد في قومه رئيسًا، إلا أن (لا) هذه التي تعمل هذا العمل هي المشبهة بـ(ليس)، لا (لا) الجنسية ولذلك احتاج إلى الاحتياط في التنبية على ذلك؛ فقال الناظم:

وَعَكْسُهُ لَاءٌ لِنَفْيِ الْجِنْسِ مِثْلُهُ لَا خَيْرَ فِي الْوَسْوَاسِ

فإن (لا) التي لنفي الجنس تنصب ما بعدها، بخلاف (لا) التي بمعنى ليس فترفع ما بعدها، فالعامل السماعي الثالث هو

(ما) و(لا) المشبهتان بـ(ليس) فإنهما يرفعان ما بعدهما، وينصبان خبرهما.

قال:

رَابِعُهَا يَنْصِبُ اسْمًا مُفْرَدًا كَـ (جَاءَنِي الْأَوْلَادُ إِلَّا زَيْدًا)

ش: أشار به: إلى أن النوع الرابع من الأنواع المعلومة ينصب اسما مفردا، وإلى أن مثاله: (جَاءَنِي الْأَوْلَادُ إِلَّا زَيْدًا)، وله سبع أحرف:

(الواو) بمعنى (مع)، نحو: استوى الماء والخشبة؛ أي: مع الخشبة، والخشبة: مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت الزيادة.

واعلم: أن بعض النحاة قال: المفعول معه من السماعي، وقال بعضهم: إنه من القياسي كسائر المفاعيل، كما صرّحه المُحَشِّي رحمه الله تعالى آمين.

و(إلا) للاستثناء، فإن قيل: إذا دخل زيدٌ في الأولاد.. فلم يخرج بـ(إلا)، وإذا كان خارجاً.. فكيف يخرج؟، قلنا: الجواب عنه: أنه داخل قبل الحكم وخارج بالحكم، كما صرّحه بعض الأئمة.

فإن قيل: لم عمل (الواو) و(إلا)؟ قلنا: إنما عمل (الواو) لقيام معنى المصاحبة به، والعامل ما يقوم به المعنى، و(إلا) لكونها بمعنى (لكن) أو لقيام معنى الاستثناء به؛ كما في «الرضي» ونحوه.

و(يا) و(أيا) و(هيا) و(أي) و(الهمزة) وهي للنداء، ومعنى المنادى في العرف: هو الشيء المطلوب إقباله؛ أي: توجهه إليك بوجهه إن كان مدبراً، أو بقلبه إن كان مقبلاً عليك بوجهه حقيقة؛ مثل: يا زيد، أو حكماً؛ نحو: يا سماء، ويا جبال، ويا أرض؛ لأنه نزلت أولاً منزلة من له صلاحية النداء، ثم أدخل عليه حرف النداء وقصد به نداؤه، فهي في حكم من يطلب إقباله، بخلاف المندوب المتفجع عليه، أدخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى.

فائدة جلييلة

والنداء في القرآن على سبع مراتب:

نداء المدح؛ كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ [الأنفال: ٦٤].

ونداء الذم؛ كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ هَادُوا﴾ [الجمعة: ٦].

ونداء التنبيه؛ كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ [البقرة: ٢١].

ونداء الإضافة؛ كقوله تعالى: ﴿يَعْبَادِي﴾ [العنكبوت: ٥٦].

ونداء النسبة؛ كقوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ﴾ [يس: ٦٥].

ونداء الاسم؛ كقوله تعالى: ﴿يَا بَرّهِيمُ﴾ [هود: ٧٦].

ونداء التعيين؛ كقوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران: ٦٤]. انتهت عبارة صاحب «تفسير

البحر».

قاعدة

حذف حرف النداء يكون واجبا وجائزا وممتنعا:

فالواجب: في (اللَّهُمَّ).

والجائز: في مثل ﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩].

والممتنع: في اسم الجنس.^(١)

قال:

خَامِسُهَا يَعْمَلُ فِي الْمُضَارِعِ نَصْبًا كَلَنْ يَنْظُرَ فِي الْمَزَارِعِ

ش: يعني به: الإشارة إلى أن النوع الخامس من الأنواع الثلاثة عشر يعمل النصب في المضارع،

وإلى مثاله.

(١) ذكر المصنف رحمه الله تعالى النوع الرابع من العوامل اللفظية السماعية: وهو ما ينصب اسماً مفرداً، أي ينصب اسماً واحداً

مفرداً، ولا يعمل في ما وراءه قال: (وله سبعة أحرف) هي: الواو وإلا ويا وأيا وهيا وأي والهمزة.

وفرقها المصنف لاختلاف عملها، فالواو المرادة هنا هي واو المعية، وإلا هي إلا الاستثنائية، و(يا) وأخواتها هي

المتعلقة بالنداء، فإن كل واحد من هذه الحروف له أثر في نصب ما بعده .

كقوله في واو المعية (استوى الماء والخشبة)، فالخشبة مفعول معه، نصب بواو المعية.

وقل كذلك في المستثنى بـ(إلا)، فـ(إلا) في استثنائها أثرت فيه نصباً، وكذلك في أحرف النداء، على تفصيل مبين في محله

سبق ذكره، فإن الاستثناء له أحكام يجوز فيها تارة الرفع والنصب، وكذلك المنادى له أحكام يكون فيها تارة مبنياً على

الضم، وتارة يكون منصوباً كالنكرة غير المقصودة، والمضاف، والمشبه بالمضاف.

ثم استطرده فذكر أن (النداء في القرآن على سبع مراتب)، يعني في مقاصده، فتارة يجيء للمدح، وتارة يجيء للذم، وتارة

يجيء للتنبيه، وتارة يجيء للإضافة، إلى آخر ما ذكر.

ثم ذكر مسألة أخرى وهي: حذف حرف النداء أنه يكون واجباً وجائزاً وممتنعاً، على المشهور في هذه المواضع، وإلا فإن

كل واحد منها مما نوزع فيه عند بعض النحاة.

قال: (فالواجب: في (اللَّهُمَّ)) فلا يقال: يا اللَّهُمَّ، لأن أصل اللَّهُمَّ هي يا الله، بإجماع النحاة، ذكره ابن القيم رحمه الله

تعالى، فلما حذفت الياء عوض عنها بالميم فصار اللَّهُمَّ.

والجائز في ﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا﴾ فإنه يجوز حذفه ويجوز إبقاءه فيقال: يا يوسف.

والممتنع في اسم الجنس مثل رجل فتقول: يا رجل، ويمتنع حذف حرف النداء عند جمهور النحاة، كما سبق الإشارة إلى

ذلك.

يقال: نَظَرُهُ: كَضَرَبَهُ وسمعته، وإليه نظرا ومنظرا ومنظرا ومنظرا، تأمله بعينه، وزرع: كَمَنَعَ طرح البذرة؛ كازدوع، وأصله: ازترع، فأبدلوها دالاً لتوافق الزاي، وموضعه: المزرعة مثلثة الرء، والجمع: مزارع، انتهى كما في «القاموس».

وله أربعة أحرف: (أن) و(لن) و(كي) و(إذن) تأمل أيدك الله تعالى^(١).

قال:

سَادِسُهَا يَعْمَلُ فِيهِ جَزْمًا كَ (إِنْ تَكَاسَلَ لَمْ تَنْلُ عُلُومًا)

ش: أشار به: إلى أن النوع السادس من الأنواع يعمل الجزم في المضارع، وإلى مثاله.

الكَسَلُ محرّكة: التثاقل عن الشيء والفتور فيه، كَسِلَ كَفْرِح، وهو كَسِيل وكسلان، ج: كسالي، مثلثة

الكاف، كذا في «القاموس».

وله خمسة أحرف: (إن) للشرط والجزاء، فإن قلت: لم عملت (إن)؟ قلنا: لاقتضائها لهما

والبواقي إنما تعمل لتضمّنها معناها، أو لمشابتها لها في الاختصاص أو النقل، كما هو محرّز في الحواشي.

و(لم) لنفي الماضي بعد نقله من المستقبل إلى الماضي.

و(لما) لنفي الماضي أيضا مع توقع وانتظار.

فمثال (لم) نحو: لم يخرج الأمير، مثال (لما) نحو: لما يخرج الأمير؛ أي: ما خرج واستمر عدم

خروجه إلى حين الإخبار، وخروجه متوقع ومنتظر بعد.

و(لام الأمر) نحو: ليفعل زيد.

و(لاء النهي) نحو: لا تفعل^(٢).

(١) ذكر المصنف رحمه الله تعالى النوع الخامس من أنواع العامل اللفظي، وهو نواصب المضارع؛ فهي الحروف التي تدخل على الفعل المضارع فتنصبه، وهي: ((أن) و(لن) و(كي) و(إذن)) كما مثل بقوله: (لَنْ يَنْظُرَ فِي الْمَزَارِعِ) فينظر فعل مضارع أثر فيه النصب سبق (لَنْ) له.

(٢) ذكر المصنف رحمه الله تعالى النوع السادس من أنواع العامل اللفظي السماعي: وهو جوازم المضارع، والمراد بها الحروف التي إذا دخلت على الفعل المضارع أثرت فيه بالجزم، وحركته السكون أو حذف حرف العلة، وعدّ هذه الحروف بـ: إن، ولم، ولما، ولام الأمر، ولام النهي، ومثل لها بقوله: (إن تكاسل). وبقوله: (لم تنل). فتكاسل وتتل فعلا مزارعان كلاهما دخل عليه حرف جازم فأثر فيه بالجزم.

واطراح المصنف لألم وألم هو مذهب المحققين فألم وألم هما راجعان إلى لم، ولما، وإنما دخلت عليهما همزة

قال:

سَابِعُهَا يَجْزِمُ فِي فِعْلَيْنِ كَ(مَنْ يَنْلُ عِلْمًا يَنْلُ دَارَيْنِ)

ش: يعني به: الإشارة به النوع السابع، وإلى عمله مع المثال،.

وحسن معناه: أن من رزق علما رزق خيرا في الدارين؛ أي: في دار الدنيا والآخرة، ومعنى النيل معلوم، والدار: المحل تجمع البناء والعروة كالدارة، وقد يذكر، ج: أدور وأدور وأدر وديار وديارة وديارات وديران ودوران ودورات وأدوار، والبلد، ومدينة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، كذا في «القاموس».

وهي تسعة أسماء: (مَنْ)، (أَي)، (مَا)، (مَتَى)، (مَهْمَا)، (أَيْنَ)، (أَتَى)، (حَيْثَمَا)، (إِذَا).

وقيل: في الحصر نظر؛ لأن (إذا) من الجوزم، وردّ بأن الجزم بها شاذ.

فإن قلت: لم عملت؟ قلنا: لتضمّنها معنى (إن).

فإن قيل: لم وضعت موضع (إن)؟ قلنا: لضرب من الإيجاز والاختصار، وذلك أنك إذا قلت مثلا

في يضرب: إن يضرب: كان حقّه أن يقال: إن يضرب زيداً أضرب زيداً، وإن يضرب عمرو أضرب عمراً،

إلى ما لا يمكن حصره، فنحو (أي) اسم عامّ يشمل الجميع، ولذا ترك استعمال (إن) معه.

ولـ(مَنْ) أربعة مواضع: الاستفهام؛ نحو: من عندك؟

والخبر؛ نحو رأيتُ من عندك.

والجزاء نحو: من يكرمني أكرمه، وكونه نكرة؛ نحو مررت بمن يُحسن.

و(أي) معرب وحدها، من بين أخواتها مع قيام الموجب للبناء؛ للتّنبية على أن أصل أخواتها هو

الإعراب.

وأما اختصاصها بالإعراب: فلو جود الإضافة المنافية للبناء فيها، وعدمها في الأخوات.

قال صاحب «الصّحاح»: ((ما) حرف يتصرف على تسعة أوجه:

الاستفهام؛ نحو: ما عندك؟

والخبر؛ نحو: رأيتُ ما عندك.

والجزاء؛ نحو: ما تفعل أفعل.

والتعجب؛ نحو: ما أحسن زيد.

وتأويل الفعل إلى المصدر؛ نحو بلغني ما صنعت؛ أي: صنعتك.

ونكرة يلزمها النعت؛ نحو: مررت بما يُعجب لك، أي: بشيءٍ يعجب لك.

وزائدة كافة عن العمل؛ نحو: إنما زيد منطلق.

وغير كافة؛ كقوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

وقد تكون نافية؛ نحو: ما خرج زيد وما زيد خارجا).

و(متى) للزمان.

و(مهما)، قال المحشي يحيى رحمه الله تعالى: إنها قد تستعمل لظرف الزمان، والصحيح أنها

لغيره.

و(أين) للمكان.

و(أنى) بمعنى (أين)، وقيل: للحال بمعنى (كيف).

و(حيثما) للمكان.

و(إذما) للزمان.

واعلم أن (حيثما) و(إذما) إنما تجزمان الفعل إذا استعمل مع (ما).

قال:

أَعْنَى بِهِ أَسْمَاءُ الْمُنْقُوصَةِ وَإِنَّهَا لَتَسْعَةُ مَخْصُوصَةٍ

ش: أشار به: إلى أن اسم النوع السابع الأسماء المنقوصة، وإلى أنها تسعة منحصرة في تسعة.^(١)

(١) ذكر المصنف رحمه الله تعالى في هذه الجملة: النوع السابع من أنواع العمل اللفظي السماعي وهو: الأدوات التي تجزم

فعلين، وعدّها المصنف تسعة: ((من)، (أي)، (ما)، (متى)، (مهما)، (أين)، (أنى)، (حيثما)، (إذما)).

ثم ذكر أن هذا الحصر تعقب فقال: (وقيل: في الحصر نظر. لأن إذا من الجوازم، وردّ بأن الجزم بها شاذ)، لأنه لم يأت إلا في الشعر ضرورة، فلا تصير أصلاً مطرداً معدوداً فيما يجزم فعلين يكون أولهما فعل الشرط ويكون الثاني جوابه، كالمثال الذي مثل (مَنْ يَنْتَلِ عِلْمًا يَنْتَلِ دَارَيْنِ)، ف(ينتل) هو فعل الشرط مجزوم، والثاني (ينتل) الثانية جواب الشرط مجزومة أيضاً.

ثم ذكر رحمه الله تعالى مواقع هذه الأدوات من الأسماء التي تجزم فعلين باعتبار معانيها فذكر معاني كل.

وقوله في الصفحة الحادية عشرة بعد المائة: (و(مهما)، قال المحشي يحيى رحمه الله تعالى: إنها قد تستعمل لظرف

الزمان). ثم تعقبه قال: (والصحيح أنها لغيره) ولم يبين هذا الغير، والمشهور أنها تشتمل على معنى الشرط، وقد يقترن ذلك

المعنى للشرط بالزمان، وهذا وجه ما ذكره المحشي يحيى عندما ذكر الزمان؛ لأنه يوجد فيها معناه، كما أنها تأتي للاستفهام.

قال:

ثَامِنُهَا يَنْصِبُ فِي التَّمْيِيزِ كَمَا كُرِّا فِي يَتِيكُم مِّنْ جَوَزِ

ش: يعني به: الإشارة إلى أن النوع الثامن من الأنصاب ينصب الاسم على [التمييز]، وإلى مثاله.

وهي أربعة أسماء: (عشرة)، (كم)، (كأي)، (كذا).

فإن قيل: قد يطلق على هذه الألفاظ؛ أعني أحد عشر وأخواته لفظ الاسم، مع أنها مركبة والاسم

مفرد؛ لأنه قسم من الكلمة وهي مفرد.

قلنا: إنه لا نسلم ذلك، بل يقال على (عشرة) حال كونها مركبة ومقيدة بمثل (أحد) كما هو مقرر في

بعض الحواشي.

فإن قلت: لم عملت؟ قلنا: لمشايتها للفعل في التمام، فكما أن الفعل لا يتم بالفاعل فكذلك تتم

هذه الأسماء بالتنوين، تأمل.

فإن قلت: لم طول النحويون الكلام في هذا النحو مع قلة حروفه؟ قلنا: لكثرة دورها على ألسنتهم،

ولغفلة الصغار في الاستعمال، فعليك بتكراره وحفظه.^(١)

قال:

تَاسِعُهَا أَسْمَاءُ أَفْعَالٍ وَهِيَ يَنْصِبُ بَعْضُهَا عَلَى مَفْعُولِهِ

ش: أشار به: إلى أن اسم النوع التاسع: أسماء الأفعال، وإلى عمل بعضها.

اعلم: أنهم اختلفوا هل لأسماء أفعال محل من الإعراب أم لا؟

فقال بعضهم: لا محل لها من الإعراب؛ لأن غالبها إما بمعنى الأمر أو الماضي، وليس لهما محل

من الإعراب، فكذا لما في معناهما.

قال الآخرون: إن لها محلا من الإعراب؛ لأنها أسماء وقعت مركبة، فلا بد لها من الإعراب؛ لوجود

علته وهو التركيب، وهو الأصح، فراجع وتأمل.

قال:

(١) ذكر المصنف رحمه الله، النوع الثامن من أنواع العامل السماعي اللفظي؛ وهو ما ينصب الاسم الذي بعده على التمييز،

فيكون ما بعده منصوباً على التمييز، وعددها أربعة أسماء عشرة: كم وكأي وكذا، ومثل صاحب النظم بقوله: (كم كرا)

بالتخفيف، وهو مشدد والكُر وعاء من الأوعية التي تحفظ فيها الحبوب وغيرها فيكون قرئ في المثال الذي مثل بهم منصوباً

على التمييز.

نَعْوُ: (رُوَيْدٌ صُحْبَةٌ لِلْجَاهِلِ) وَبَعْضُهَا رَافِعَةٌ لِلْفَاعِلِ

ش: يعني به: الإشارة إلى مثال ذلك النوع وإلى عمل بعضها.

يقال: صحبه كسمعه، صحابة وصُحبة بالضم عاشره، وهم أصحاب وأصحاب وصحبان وصحاب وصحابة، كذا في «القاموس».

فإن قلت: إنَّ (صَه) اسم اسكت، و(مَه) اسم اكفف، و(أف) اسم تضرّجت، فلمَ لم يذكرها الشيخ في المائة؟ قلنا: إنه لما لم يكن عمل هذه الأسماء ظاهراً؛ لكون معمولها واجب الاستتار لم يتعرض لها، كما صرّحه بعضهم.

وهي تسع كلمات: (رويد)، (بله)، (دونك)، (عليك)، (ها)، (حيهل)، (هيهات)، (شتان)، (سُرعان)، وتفصيل معانيها موكول إلى المطوّلات.
قال:

مِثَالُهُ: (شَتَانٌ مَا يَبْنِيكُمْ) وَعَاشِرُ الْأَنْوَاعِ يَرْفَعُ اسْمًا

ش: أشار به: إلى مثال الرفع منها، وإلى عمل (عاشر الأنواع).

و(شَتَان) اسم لافتراق، ومعنى شتان زيد وعمرو؛ افترق وتباينا في بعض الأحوال.

واعلم: أنه قد تزداد كلمة (ما) بعدها توكيداً، نحو شتان ما زيد وعمرو، ومنع الأصمعي قولهم: (شَتَانٌ مَا يَبْنِيكُمْ) لأنها لو كانت موصولة لكان فاعل (شَتَان) شيئاً واحداً، والحال أنه يقتضي شيئين، ولو كانت مزيدة لأسند (شَتَان) إلى لفظة (بَيْن) وهو اسم لازم الظرفية، فلا يجوز أن يكون فاعلاً، ولم يمنع بعضهم ذلك؛ لكون (مَا) مبهماً صالحاً للواحد والكثير.^(١)

(١) ذكر المصنف رحمه الله تعالى النوع التاسع من أنواع العامل اللفظي السماعي: وهو أسماء الأفعال، والمراد بأسماء الأفعال الاسم الذي يدلُّ على معنى الفعل ويعمل عمله، ولا يقبل علامته، فمثلاً (صَه) اسم فعل يدل على طلب الانقطاع من الكلام والسكوت، وهو يعمل عمله فيؤثر فيما بعده كأثر الفعل فيما بعده من فاعل ومفعول؛ لكنه لا يقبل علامات الفعل لكونه اسماً، فلهذا سُمِّي اسم فعل.

ثم ذكر المصنف رحمه الله تعالى في مقدمة ما أورده بما يتعلق بأسماء الأفعال: الاختلاف هل لها محل من الإعراب أم لا؟ على قولين: أشهرهما هو أن لا محل لها من الإعراب، ثم بيّن أن أسماء الأفعال تارة تكون ناصبة للمفعول وتارة تكون رافعة للفاعل، فمثال الأول: (رُوَيْدٌ صُحْبَةٌ لِلْجَاهِلِ) فـ(رويد) اسم فعل وما بعده منصوب ومثال الثاني (شَتَانٌ زَيْدٌ وَعَمْرُو) فشتان اسم فعل وما بعده مرفوع، وطريق معرفة ذلك السماع لانفصاله كما قال: وهي تسع كلمات، رويدا، بل، دونك.. إلى آخره.

قال:

وَيَنْصِبُ الْخَبَرَ كَـ (كَانَ زَيْدٌ مُلَازِمًا لِذَرَسِهِ يُعِيدُ)

ش: يعني به: الإشارة إلى أن النوع العاشر ينصب الخبر، وإلى مثاله.

وقال بعض النحاة: ليس للأفعال الناقصة حصر، وقال الآخر: لها حصر. والراجح أنها لها حصر.

يقال: لَزَمَهُ كَسِمَعَهُ، لَزَمًا وَلِزُومًا وَلِزَامًا وَلِزَامَةً وَلُزْمَةً وَلُزْمَانًا، بَضْمَهُمَا، وَلَا زَمَهُ مُلَازِمَةً وَلِزَامًا،

والتزمه، وألزمه إياه فالتزمه، وهو لُزْمَةٌ كَهَمْزَةٌ؛ أي: إذا لزم شيئًا لا يُفَارِقُهُ كَذَا فِي «القاموس».

ويقال: الكتاب يَدْرُسُهُ وَيُدْرِسُهُ، دَرَسًا: قرأه كأدْرَسَهُ وَدَرَّسَهُ.

فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ويسمى اسمها حقيقة وفاعلها مجازاً، وتنصب خبرها تشبيهاً

بالمفعول، ويسمى خبرها حقيقة، ومفعولها مجازاً، لأنها أشبهت الفعل التام المتعدي لواحد؛ كضرب

زيد عمراً، هذا مذهب البصريين.

وذهب جمهور الكوفيين، إلى أنها لا تعمل في المرفوع شيئاً، وإنما هو مرفوعاً بما كان مرفوعاً به

قبل دخولها عليه.

والصحيح: مذهب البصريين.

وهي ثلاثة أقسام:

أحدهما: ما يعمل هذا العمل؛ أي: رفع الاسم ونصب الخبر مطلقاً؛ أي: من غير شرط، وهي

ثمانية أفعال: (كان)، و(أمسى)، و(أضحى)، (ظل)، و(بات)، و(صار)، و(ليس)، و(أصبح)؛ نحو:

﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان].

وثانيها: ما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدم نفي بحرف، أو باسم، أو بفعل موضوع لنفي، أو نهي،

أو دعاء وهي أربعة أفعال: (زال) ماضي ي زال، و(برح) و(انفك) و(فتى).

فإن قيل: إنما اشترط فيها المذكور، قلنا: إنها للنفي، فإذا دخل عليها النفي انقلبت إثباتاً، فمعنى: ما

زال زيد قائماً، هو قائمٌ فيما مضى.

والدليل على انقلابه: أنه لا يجوز: ما زال زيد إلا قائماً، كما يجوز: ما كان زيد إلا قائماً.

وثالثها: ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم (ما) المصدرية الظرفية، وهو (دام)؛ نحو: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا

﴿٣﴾ [مريم]، والدليل على مصدرية (ما) وظرفيتها: أنها تؤول بمصدر مضاف إليه الزمان؛ أي: مذ دوامي

حياً، فراجع المطولات إن أردت البيان.

قال:

أَعْنِي بِهِ أَفْعَالُهُ النَّاقِصَةُ وَلَمْ تَكُنْ فِيهَا هُنَا مَحْضُورَهُ

ش: أشار به: إلى اسم النوع العاشر.

وقوله: (وَلَمْ تَكُنْ..). إلى آخره، معناه: ليس لها حصر في المذكورات، في «المائة»، وجرى الشيخ

على مذهبه.

ومعنى (الحصر) لغة واصطلاحاً قد مرّ، أيدك الله تعالى. (١)

قال:

وَيَعْمَلُ الْحَادِي عَشْرَ عَلَى اسْمِهِ رَفْعًا مَعَ النَّصْبِ عَلَى مَحْكَومِهِ

ش: يعني به: الإشارة إلى أن عمل النوع الحادي عشر من الأنواع المعلومة رفع الاسم، ونصب

الخبر، ويسمى هذا النوع بـ: أفعال المقاربة.

وهي أربعة أفعال: (عسى)، (كاد)، (كرب)، (أوشك).

فإن قلت: لم أفرد هذا النوع من الأول، مع أنه كذلك في رفع الاسم ونصب الخبر؟ قلنا: لأن له

أحكاماً ليست للأول:

نحو: عسى زيد أن يخرج؛ أي: قارب زيد الخروج.

ونحو: كاد زيد يخرج؛ أي خارجاً.

ونحو: كرب زيد يخرج؛ أي: قرب خروجه.

ونحو: أوشك زيد أن يخرج.

(١) ذكر المصنف رحمه الله تعالى، النوع العاشر من أنواع العامل اللفظي السماعي: وهو الأفعال الناقصة؛ يريد بها (كان)

وأحوالها، وهذه الأفعال ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها.

ثم ذكر المصنف في بيان ذلك أن هذه الأفعال تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: (ما يعمل هذا العمل) من غير شرط، فإذا وردت على الجملة أثرت هذا العمل فرفعت المبتدأ وسمي اسمها

ونصبت الخبر وسمي خبرها.

والثاني: (ما يعمل هذا العمل بشرط)، وهو أن يتقدمه نفي أو نهْي أو دعاء، وهي أربعة أفعال من تلك الأفعال الناقصة: زال،

وبرح، وانفك، وفتى هذه لا تعمل إلا أن يتقدمها ما يدل على النفي أو النهي أو الطلب.

وثالثها: (ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية) أي التي تؤول مع الفعل مصدرًا وهو دام نحو ﴿مَا دُمْتُ

حَيًّا ﴿٣٦﴾، فتأويلها مع الفعل دوامي حيًّا، تكون على إرادة الظرفية الزمانية.

فإن قيل: لم لم يتصرف في (عسى) بالمضارع والمجهول والأمر والنهي، وغير ذلك؟ قلنا: لتضمنها إنشاء الطمع والرجاء، والإنشاء في الأغلب من معاني الحروف، والحروف لا يتصرف لها كما صرحه شيخنا الفاضل مرتضى علي العرادي رحمة الله تعالى عليه، أخذًا من كتب الثقات من الأئمة الكرام.
قال:

وَحَبَّرُهُ مُضَارِعٌ بِأَنْ يَلِي مِثَالُهُ: (عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَصْطَلِي)

ش: أشار به: إلى أن خبر ذلك النوع مضارع مع (أن)، وإلى مثاله.

ومعنى الولي: القرب والدنو.

ومعنى عسى: الطمع.

ومعنى الاصطلاء: الاستدفاء.

ومعنى الدفاء: نقيض حدة البرد، ودفئ؛ كفرح وكرم، واستدفاءً، [وادفأ، وأدفاه]: ألبسه الدفاء،

قواك الله تعالى آمين. (١)

قال:

وَيَرْفَعُ الثَّانِي عَشْرَ فَاعِلُهُ وَيَذْكُرُ الْمَخْصُوصُ فِي مَا بَعْدَهُ

ش: يعني به: الإشارة إلا أن النوع الثاني عشر يرفع فاعله، وإلى أن شأنه ذكر مخصوص بالمدح، أو

الذم بعده، ويسمى هذا النوع بـ: أفعال المدح والذم، وهي أربعة أفعال: اثنان للمدح، واثنان للذم:

(نعم)، (حبذا)، (بئس)، (ساء).

واعلم: أنه وقع الاختلاف بين البصريين والكوفيين، في أن (نعم) و(بئس) فعل ماضٍ أو اسم،

فراجع وتأمل.

قال:

مِثَالُهُ: (نَعْمَ الْفَتَى عَلِيٌّ) (بِئْسَ الْقَرِينُ قَلْبُكَ الْغَوِيُّ)

ش: أشار به: إلى مثال ذلك النوع.

(١) ذكر المصنف رحمه الله تعالى النوع الحادي عشر من أنواع العمل اللفظي السماعي وهو: أفعال المقاربة؛ التي ترفع الاسم

وتنصب الخبر، وتكون مفيدة للمقاربة.

والفرق بينها وبين سابقها أن خبرها لا بد أن يكون فعلاً مضارعاً كقوله: (كاد زيد يخرج)، (عسى زيد أن يصطلي) بخلاف

الأول فلا يلزم ذلك.

(الْفَتَى) الشاب و(عَلِيٌّ) اسم واحد من الخلفاء الأربعة، و(الْقَرِينُ) الصاحب، والقلب: الفؤاد والعقل، ويقال: غوى يغوي غياً وغوياً، ولا يُكسر، فهو غَاوٍ وِغْوِيٌّ وِغْيَانٌ: ضلَّ، كذا في «القاموس». واعلم أنه قد يحذف المخصوص إذا دلَّ عليه قرينة؛ نحو: قوله تعالى: ﴿نِعَمَ الْعَبْدُ﴾ [ص: ٣٠]؛ أي: نعم العبد أيوب، ﴿فَعِمَّ الْمَهْدُونَ﴾ [الذاريات]؛ أي: نعم الماهدون نحن، وفي هذا النوع كلام طويل، فإن شاء الله تعالى أذكر في التعليق الذي وقع بإرادة ذلك الناظم الشيخ الفاضل [إدخال: فإن قيل: قلت في شرحي على كتابه واختصار الشرح الأول إلى هذا الشرح، حين ذهبت إليه بالشرح الأول إذا كان في المسود] ^(١)، فدرت على إرادته.

قال:

وَيَعْمَلُ الثَّلَاثَ عَشَرَ ضَرْبًا فِي اسْمَيْنِ مَفْعُولَيْنِ نَصْبًا وَجَبًا

ش: يعني به: الإشارة إلى أن النوع الثالث عشر، من ثلاثة عشر نوعاً يعمل النصب في اسمين بالمفعولية.

الضرب: النوع، وفيه تفنن.

قال:

مِثَالُهُ: (عَلِمْتُ زَيْدًا فَاضِلًا) وَهَكَذَا: (ظَنَنْتُ بَكْرًا كَامِلًا)

ش: أشار به: إلى مثاليه، وقوله: (وَهَكَذَا) معناه: مثل المذكور (ظَنَنْتُ...) إلى آخره، والظن: التردد الراجح بين طرفي الاعتقاد، الغير الجازم، ولا تنسى معنى (العلم) المار، والجمع: ظنون وأظانين، وقد يوضع الظن موضع العلم، والظنة بالكسر التهمة؛ كما في «القاموس».

(١) هذا الكلام النساخ يهمل بعضهم فيتتابعون عليه، هذا النص أدخل من حاشية ثم تتابعوا عليه، لأنه قال: [وفي هذا النوع كلامٌ

طويل فإن شاء الله تعالى أذكر في التعليق الذي وقع بإرادة ذلك الناظم الشيخ الفاضل فدرت على إرادته]، هذا النص ثم أراد أن ينبه في الحاشية إلى أن موجب ذلك إلى أن له شرحان:

أحدهما: طويل، والآخر: مختصر، وكلاهما وقع بحسب ما استدعاه شيخه الناظم، فأدخل النَّاسِخَ هذه الحاشية من إحدى نسخ الكتاب وشوَّش سياق الكلام، والصواب حذفها.

ذكر المصنف رحمه الله تعالى النوع الثاني عشر من أنواع العامل السماعي اللفظي وهو: أفعال المدح والذم؛ أي التي تدل على المدح والذم وهي أربعة: اثنان للمدح واثنان للذم، نعم وحبذا للمدح، وبئس وساء للذم.

وهذه الأفعال الأربعة أفعال المدح ترفع فاعلها، ويُذكر المخصوص فيما بعده، كما مثل:

مِثَالُهُ: (نِعَمَ الْفَتَى عَلَيَّ) (بِئْسَ الْقَرِينُ قَلْبُكَ الْعَوِيَّ)

(الكمال): التمام، كَمَلْ؛ كنصر وكرم وعلم، كما لا وكمولا، فهو كامل وكميلٌ.

ويسمى هذا النوع بأفعال الشك واليقين، وتدخل في اسمين ثانيهما عبارة عن الأول، وتنصبهما، وهي سبعة أفعال.

فإن قلت: لم عملت هذه الأنواع الأربعة؟ قلنا: إن عملها لما يذكر في الفعل. (١)

قال:

أَمَّا الْقِيَّاسِيُّ فَكَأَلْفَعَالٍ فَتَرْفَعُ الْفَاعِلَ كُلَّ حَالٍ

ش: يعني به: الإشارة إلى العوامل القياسية الكائنة من العوامل اللفظية، وهي سبعة عوامل؛ ومنها الأفعال، (فَتَرْفَعُ الْفَاعِلَ كُلَّ حَالٍ) أي: في حال كونها ماضيا أو مضارعا أو أمرا أو.. إلى آخره.

فإن قيل: لم قدّم الفعل على المصدر مع أنه أصل في الاشتقاق؟ قلنا: إن الفعل أصل في العمل، والكلام هنا في العمل، ولذا استحق التقديم. (٢)

قال:

وَالْمُتَعَدِّي يَنْصِبُ الْمَفْعُولَ وَمَصْدَرٌ كَفِعْلِهِ قَدْ عَمِلَا

ش: أشار به: إلى أن الفعل المتعدي ينصب المفعول، وهو ما جاوز الفاعل، وإلى أن الثاني من العوامل القياسية: المصدر؛ وهو في العمل كالفعل.

فإن قيل: لم عمل المصدر؟ قلنا: لأنه في تقدير (أن) مع الفعل، والفعل يعمل لافتقاره إلى الغير، والعامل إنما يعمل للافتقار، كما هو مبين في حسن جلي رحمه الله تعالى.

(١) ذكر المصنف رحمه الله تعالى، هنا النوع الثالث عشر والأخير من أنواع العامل اللفظي السماعي وهو: ما ينصب اسمين على المفعولية، والمراد بها ظن وأخواتها، فظن وأخواتها تنصب مفعولين كما مثل (عَلِمْتُ زَيْدًا فَاضِلًا)، (ظَنَنْتُ بَكْرًا كَامِلًا)، فأصل الجملة زيد فاضل، وبكر كامل، فلما دخل على الجملة نصبت الاسم والخبر وصار مفعولين لها فيقال: زيدًا مفعولها الأول وفاضلاً مفعولها الثاني.

(٢) لما فرغ المصنف رحمه الله تعالى من العوامل اللفظية السماعية، شرع يبين العوامل اللفظية القياسية، وعدّ أولها الفعل الذي يرفع الفاعل بعده، فيكون أثره فيه رفعه.

ثم أورد سؤالاً في علة تقديم الفعل على المصدر مع أنه أصل الاشتقاق وقال: (قلنا: إن الفعل أصل في العمل، والكلام هنا في العمل). يعني أن الفعل أصل ظاهر في الدلالة على وجود العمل، وهو يتكلم عما تؤثره العوامل في الكلام، فقدمه لأجل ذلك.

والمصدر الاسم الذي اشتق منه الفعل، ويعمل عمله؛ نحو: أعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا، تأمل. (١)

قال:

كَذَا اسْمٌ فَاعِلٍ مَعَ الْمَفْعُولِ بِشَرْطِ مَعْنَى الْحَالِ وَاسْتِقْبَالِ

ش: يعني به: الإشارة إلى أن الثالث والرابع من العوامل القياسية: اسم الفاعل واسم المفعول،

وإلى أن شرطيهما في العمل: معنى الحال والاستقبال.

فإن قيل: لِمَ عمل اسم الفاعل، واسم المفعول؟ قلنا: الفعل كما حُمِلَ على الاسم في الإعراب

حُمِلَ اسم الفاعل واسم المفعول على الفعل في العمل.

واسم الفاعل: كلُّ اسم اشتق لذات من فعل، ويجري على يفعل، في الحركات والسكنات.

واسم المفعول: كلُّ اسم اشتق لذات من وقع عليه الفعل، ويعملان عمل فعلهما؛ نحو: زيد ضاربٌ

غلامه عمرًا الآن أو غدًا، ونحو: زيدٌ مضروبٌ غلامه الآن أو غدًا، وقس عليهما الأشباه. (٢)

قال:

وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ كَفِعْلِهَا تَقُولُ: (هِنْدٌ حَسَنٌ خِصَالُهَا)

ش: أشار به: إلى أن الخامس من العوامل القياسية: الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ، وإلى مثاله.

فإن قيل: لِمَ عملت الصفة المشبهة؟ قلنا: إنها تشبه اسم الفاعل في التشية والجمع، والتذكير

والتأنيث، وقد علمت علة عمل اسم الفاعل، فلا تنسى أيدك الله تعالى. (٣)

(١) ذكر المصنف رحمه الله تعالى من تمام عمل الفعل السابق أنه ينصب مفعولاً؛ وذلك إذا كان متعدي، والفعل اللازم هو

الذي يكتب بالفاعل، ولا يطلب مفعولاً، والفعل المتعدي هو الذي يستدعي فاعلاً ومفعولاً.

مثاله فيما تقدم في صدر كلامه (رحم الله فلاناً) فرحم استدعت فاعل، ومفعولاً، ورحم الله هذا الفعل لازم، لأنه لم يستدع

إلا فاعلاً هو الاسم الأحسن الله، ثم ذكر العامل القياسي اللفظي الثاني وهو المصدر وبين أنه يعمل عمل فعله فيؤثر كأثره

ومثل له بقوله: (أعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا) فضرب مصدر، وعمل عمل فعله فرفع زيد ونصب عمرو.

(٢) ذكر المصنف رحمه الله تعالى النوع الثالث والرابع من أنواع العامل اللفظي القياسي وهما: اسم الفاعل واسم المفعول،

والفرق بينهما أن اسم الفاعل مشتق للدلالة على من فعل الفعل، واسم المفعول مشتق للدلالة على من وقع عليه الفعل

كقاتل ومقتول، فإن قاتلاً اسم فاعل، ومقتول اسم مفعول، وهما يعملان عمل فعلهما، مع شرطيهما في العمل وهو دلالتهما

على الحال والاستقبال، ومثل له بقوله: (زيد ضارب غلامه) وضارب اسم فاعل، فعمل عمل فعله ووقع ما بعده مرفوعاً.

وفي المثال الثاني: (زيد مضروب غلامه) فمضروب اسم مفعول، وعمل عمل فعله فرفع ما بعده.

(٣) ذكر المصنف رحمه الله تعالى، النوع الخامس من أنواع العامل اللفظي القياسي؛ وهو الصفة المشبهة، أي الصفة المشبهة

بالفاعل؛ فهي مشبهة باسم الفاعل في عمله، ووصفه تشية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، فعملت عمله، ومثل لها بقوله: (هندٌ حسنٌ

قال:

ثُمَّ الْمُضَافُ ثُمَّ الْأِسْمُ التَّامُّ فَيَنْصِبُ التَّمْيِيزَ يَا خُدَّامُ

ش: يعني به الإشارة إلى أن السادس والسابع من العوامل القياسية: المضاف والاسم التام بالتونين وغيره، وإلى أن عمل الاسم التام النصب على التمييز، فاستمعوا يا خدّام الزمان، وطلاب الأوان. فإن قيل: لِم عمل المضاف الجر؟ قلنا: لنيابته عن حرف الجر، واقتضائه للمضاف إليه، كذا قاله بعض النحويين.

وإن قيل: لِم عمل الاسم التام؟ قلنا: لمشابهته بالفعل التام بالفاعل في التمامية، والاسم يتم بالتونين، أو نون الثنية، أو شبه نون الجمع، وقيل: بنون الجمع أو الإضافة أو بنفسه. فإن قلت: لِم عمل النَّصْب؟ قلنا: إنه يشبه التمييز بالمفعول الآتي بعد تمام الكلام. قال:

تَمَامُهُ يَكُونُ بِالتَّنْوِينِ أَوْ نَفْسِهِ أَوْ أَحَدِ النُّونَيْنِ

ش: أشار به: إلى أن تمام الاسم يكون بالتونين أو بنفسه أو بأحد النونين. فإن قيل: ما معنى تمام الاسم؟ قلنا: معناه: أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها، والاسم مستحيل الإضافة مع التونين، ونوني الثنية والجمع ومع الإضافة. مثال الاسم التام بالتونين المحقق؛ نحو: راقودٌ خلًّا. ومثال الاسم التام بالتونين المقدر؛ نحو: خمسة عشرة رجلا. ومثال الاسم التام بنفسه؛ نحو: رَبَّةٌ رجلاً. ومثال الاسم التام بنون الثنية؛ نحو منوان سَمْنَا. ومثال الاسم التام بنون الجمع؛ نحو: الزيدون حسنون وجها. ومثال الاسم التام بنون شبه الجمع؛ نحو: عشرون درهما. وقس عليها أخواتها. قال:

أَوْ بِإِضَافَةٍ كَـ (مِلْؤُهُ خَلًّا) وَهُوَ دَوَاءٌ لِذَوِي وَرَمٍ طَلَا

ش: يعني به: الإشارة إلى أن تمام الاسم يكون بالإضافة، وإلى مثاله.

و(المِلء) بالكسر اسم ما يأخذه الإناء إذا امتلأ.

و(الخلُّ) ما حمض من عصير العنب وغيره، وأجوده خل الخمر، كذا في «القاموس».

و(الدواء) مثلثة ما داويت به.

و(الورم) محرّكة: نتوء وانتفاخ، ورم كورث: انتفخ.

و(الطَّلَاوة) يقال: طلاه أي لَطَخَهُ به. (١)

قال:

وَالْمَعْنَوِيُّ مَا يَكُونُ رَافِعًا لِلْمُبْتَدَأِ وَرَافِعًا مُضَارِعًا

ش: أشار به: إلى العامل المعنوي، وإلى شأنه، والعامل في المبتدأ والخبر: كونه مبتدأ وخبراً، أي:

كون المبتدأ مبتدأ والخبر خبراً، وقيل: المبتدأ عامل في الخبر، والخبر عامل في المبتدأ.

واختلف في رفع المضارع، فقال بعضهم: إنه يرفع بتعريفه عن العوامل الناصبة والجازمة، وقال

الأخر: إنه يرفع بالوقوع موقع الاسم.

فإن قيل: لِمَ عمل هذا المعنى في المبتدأ والخبر؟ قلنا: لاقتضائه لهما.

وإن قيل: لِمَ عمل الرفع؟ قيل: لأنهما يتشابهان بالفاعل، فَيُشَبَّهُ المبتدأ بالفاعل؛ لكونه مسنداً إليه،

ويشبه الخبر بالفاعل لكونه جزءاً ثانياً من الجملة.

وإن قيل: لِمَ عمل هذا المعنى، في المضارع؟ قلنا: لكونه موجِباً لشبه المضارع بالاسم الذي شأنه

الإعراب.

فإن قلت: لِمَ عمل الرفع؟ قلنا: لأنه موجب لكمال الشبه الذي يناسب أقوى الأعمال، وهو الرفع،

كذا ذكر بعض النحويين.

(١) ذكر المصنف رحمه الله تعالى، هذه الجملة النوعين السادس والسابع من أنواع العامل اللفظي القياسي؛ وهما المضاف

والاسم التام، فالمضاف يعمل فيما بعده جراً كقولك: رأيت رب البيت، فالمضاف وهو (رب) عمل فيما بعده بالجر.

ثم ذكر الاسم التام وعمله، والمراد عندهم بالاسم التام هو الذي يقوم بنفسه في بيان معناه، وهو أربعة أنواع:

أحدها: ما تمامه بنفسه.

والثاني: ما تمامه بالتونين تحقيقاً أو تقديرًا.

والثالث: ما تمامه بالإضافة.

والرابع: ما تمامه بالنون؛ وهي نون التثنية أو الجمع والمُلحَق بها.

فهذه أنواع الاسم التام، ويؤثر فيما بعده تمييزاً، فينصبه على التمييز؛ كما مثل المصنف رحمه الله تعالى.

فإن قيل: يلزم من كون العامل في رفع المضارع وقوعه موقع الاسم أن لا يُرفع المضارع في: (كاد زيد يقوم)؛ لأنه وجب أن يكون خبر (كاد) فعلا، فلا يوجد الوقوع موقع الاسم حتى يعمل فيه، قلنا: إن الأصل فيه أن يقال: (كاد زيد قائما)؛ لكن التزم الفعل فيه، لما علم في موضعه.

وإن قيل: على ما ذكرت، يجب أن يرتفع الماضي في قولهم: زيد ضَرَبَ. لو وقعهم موقع الاسم، قلنا: إن العامل يعمل إذا استحق الكلمة للإعراب، ولا استحقاق له هنا، كيف يعمل؟ أيدك الله تعالى وأرشدك. (١)

قال:

وَهَذِهِ «كِفَايَةُ الْكِرَامِ» هَدَاهُمُ الْبَارِي إِلَى الْمَرَامِ

ش: يعني به: الإشارة إلى أن اسم كتابه منظومة «كفاية الكرام» وإلى الدعاء لهم.

يقال: كفاه، يكفيه، كفاية، ويقال: رجل كافٍ وكفيٌّ، وكافيك من رجل، و كَفَيْكَ، مثلثة الكاف، حسبك.

(١) لما فرغ المصنف رحمه الله تعالى من القسم الأول وهو العامل اللفظي = أتم بيانه بذكر العامل المعنوي، فذكر أن العامل المعنوي اثنان:

أحدهما: رافع المبتدأ.

والآخر: رافع الفعل المضارع.

فراغ المبتدأ في أشهر الأقوال هو الابتداء، أي وقوعه مبتدئ.

ورافع الخبر هو تجرُّده من دخول ناصبٍ أو جازمٍ عليه، فأثر العامل المعنويَّ رفعًا فيهما.

وبهذا تتم بغية المصنّف مما ذكره من العوامل، فإنه ذكر أن العوامل تنقسم إلى قسمين:

الأول: عامل لفظي.

والثاني: عامل معنوي.

ثم بين أن العامل اللفظي ينقسم أيضًا إلى قسمين:

أحدهما: العامل اللفظي السماعي.

والآخر: العامل اللفظي القياسي.

واستوفى ما ذكره فيهما.

ثم ذكر أن العامل المعنوي وهو قسيم اللفظي ينقسم إلى نوعين:

أحدهما: الابتداء.

والآخر: رافع الفعل المضارع.

ومر معني (الْكِرَام)، و(الهدى) بضم الهاء، وفتح الدال: الرشاد والدلالة، و(الْبَارِي): الله تعالى، ومضى معنا (الْمَرَام) رحمك الله تعالى.
قال:

عَوَامِلُ الْكَلَامِ كَالسَّلَاحِ فَحَافِظُوا السَّلَاحَ لِئَلْفَاحِ

ش: أشار به: إلى أن عوامل الكلام كالسلاح في المنفعة، وإلى أن اللائق للخدام والطلاب حفظ العوامل التي كالسلاح، ليحفظوا عن بلاء الجهل كما يحفظ الشجعان السلاح، ليحفظهم عن بلاء الأعداء، ومضى معني (العامل) و(الكلام).
و(السلاح) آلة لحرب.

ومن معاني الحفظ: ارتسام صورة الشيء في الذهن، وقلة الغفلة والفلاح الفوز والنجاة والبقاء في الخير.

سبحان ربك ربّ العزة عما يصفون

وسلام على المرسلين

والحمد لله ربّ العالمين. (١)

(١) وبه تم التقرير على هذا الكتاب النافع، وهو من المداخل الميسرة إلى علم النحو، لولا أن مصنّفه استطرّد بذكر علل النحو وأشبه ذلك.

وكتاب «العوامل المائة» الذي هو أصل هذا الكتاب هو متن يسير في ورقات، وهو «العوامل المائة» للعلامة عبد القاهر الجرجاني، وله منظومات عدة، وعلى كلّ شروح عدة، وعامة بلاد العجم يتدثون في هذا الكتاب أو يجعلونه في مقدمات دراستهم النحوية، وهو نافع؛ لأن طالب العلم إذا عرف ما يؤثره العامل اطرّد حكمه عندهم، فإذا عرف مثلاً أن: أن، ولن، ولام كي، وإذن، تفيد النصب إذا دخلت على الفعل المضارع، استقرّ عنده أنه إذا وقع في الكلام لن يحضر فإن الفعل يحضر يكون منصوبًا، وهذا يبسر فهم النحو.

ولشيخنا أبو تراب الظاهري رحمه الله تعالى رسالة لطيفة ظريفة في هذا الباب اسمها «العوامل النحوية» هي أيسر وأظهر من كتاب «عوامل الجرجاني»؛ لأن الجرجاني كان عالما في العقلية، وأثر ذلك في صياغة كلامه.

وأما الشيخ أبو تراب فكان علمه الكثير في اللغويات، وهو كتب هذه الكتاب في آخر عمره، فهو كتاب نافع يسير، وله صنوله اسمه «قوانين التصريف» للشيخ نفسه، هو أيضا من الكتب الحسنة في مقدمات علم الصرف. والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله وعلى آله وصحبه أجمعين.